مقالة في إشكالية العلّة

تأليف:
موسى الموسى

إنّ مفهوم العلية (أو لنقل السببية من حيث أنّ هذا اللفظ أكثر شعبية) هو أكثر المفاهيم عرضة للجدل خاصة بين الفلاسفة و بين العلماء و لكن بشكل أقل عموما، فمنهم من يعتبره مبدأ عقليا لا يشك به بل هو أساس كل معرفة و حقيقته تنبع من وضوحه و منهم من يراه طريقة مفيدة في ربط الظواهر و مصطلح إنساني وضعي نشأ عن العادة و التكرار و منهم من تخبط بين هذا و ذاك، هذا في آراء الفلاسفة و المفكرون، أما العلم و تطوراته فله جانب آخر، فالعلم يستخدم طرقا و أساليب دون أن يشرح الأسس التي يقوم عليها أو المبادئ التي استند عليها، لكنه يوحي من خلال تطور الفيزياء على وجه الخصوص أنّ فهمنا التقليدي للعلية بات ناقصا و غير دقيق، حتى إلى هذه النتيجة، لا بد أن نبني كتابنا هذا على مرحلتين، لأولى هدمي و سلبي و هو نقد كل الأفكار التي تعرضت لهذا المفهوم شرحا و استخداما و هجوما

، و الثانية هي طرح نظرة جديدة و نظرية فتية في العلية تواكب و تناسب العلوم الحديثة في تطورها الحالي، و ستجد لنظريتنا هذه ما يبررها

من خلال رحلتنا في عرض أفكار السابقة و تطور العلوم الحديثة.

و لما لم يكن من عادتي تأليف الكتب من الطراز الأكاديمي، لم أستطع التمسك تماما بالشكل الأكاديمي مثل ذلك الموجود في رسائل الدكتوراه، و هذا بسبب اعتيادي على تأليف الكتب الشعبية من طراز تساؤلات في الدين و البحث عن الحقيقة و العقيدة الشامية، فكان كلامي جدليا و موجها لكل الناس بأسلوب خطابي على طريقة ابن حزم و أحيانا ديكارت، و كان هذا الأسلوب مستقصدا

لأنني أعتقد أنها طرق جاذبة للقارئ و مريحة أكثر من طرق العرض لأكاديمية الجافة و الباردة، و لكن الطراز الشعبي ليس مفيدا دائما و خاصة مع لاختصاصيين.

و إنه لما كثرت حواراتي مع المتخصصين في الفلسفة و الشريعة و الرياضيات، أحببت أن أعرض وجهة نظري بأسلوب يعرفونه تماما، قضية العلية هي قضية بالطبع لا تهم كل الناس، لكنني ألفت هذا الكتاب كتتمة للبحث عن الحقيقة و تساؤلات في الدين، و إن لم يكن عرض الكتاب جدليا كما في الكتابين السابقين إلا أن هدفه بالنهاية جدليا، هو تأسيس و تبرير لنظريتي الجديدة في المعرفة و مذهبي (الظاهري) مما يدعم وجهة نظري أكثر في نظرياتي اللاحقة.

و يبقى القارئ بالنهاية الحكم النهائي على وجهة النظر هذه، و صدر الكاتب يسع لأي نقد كان و لأي مناقشة لأي أفكار مختلفة تعرض علي، لمن أراد فلي رسل على المسنجر على صفحتي " موسى أكاديمي "، أنا أنتظركم !!!.

أخوكم و صديقكم و رفيقكم في البحث عن الحقيقة.

موسى الموسى

ريف دمشق

2- إخفاق كل المحاولات:

مشكلتي هي من أكبر المشاكل التي بحثت بهما الفلسفة على مدى الدهور و طول العصور، فحتى يومنا هذا لا تزال المشكلة قائمة و المعنى غامضا و لأقوال فيها مختلفة متنافرة و لا تكاد تجزم مسألة واحدة فيه، فلا يزال التخبط كما هو بين التجريبيين و العقليين، بين المؤمنين و الملحدين، بين اللاأدريين و العرفانيين، بين الماديين و المثاليين، حتى على مستوى العلوم لاجتماعية لا تكاد مسألة تعرف لها علة أم لا أو لاتكاد تعرف علة هذه الظاهرة من تلك، فلنسأل مثلا لماذا تقدم الغرب عن الشرق في القرن الرابع عشر، فذاك الذي يقول بسبب ابتعادنا عن الدين و ذاك الذي يقول بسبب نمو الطبقة البرجوازية و ذاك الذي يقول بسبب عوامل بيئية و هذا الذي يقول بسبب التفوق العرق

لأبيض و هذا ----- الخ، و نفس الأمر نجده في المسائل الميتافيزيقية، فهل العالم أوجده إله أم ظروف فيزيائية طبيعية حدثت لحساء الجسيمات لأولي ؟؟؟ و كذلك في مسائل لاقتصاد، هل العمالة الكاملة تؤدي للتضخم ؟؟؟ ما أسباب لأزمات لاقتصادية من ضعف السيولة و البطالة و التضخم و غيره، هل هي الحرب ؟ أم لاستبداد ؟ أم النظام العالمي الجديد ؟ و الكثير الكثير من المسائل التي تستخدم مبدأ العلة التي هي غامضة و معقدة بسبب غموض مبدأ العلة نفسه على ما أعتقد.

مبدأ العلة عميق و كبير و له استخدامات كثيرة و بدءا من العلوم الطبيعية حتى لانسانية حتى لأسئلة الوجودية و الفلسفية و العقائد الدينية، هو مبدأ قد نستخدمه فطريا في غالب لأحيان دون أن نعرف ما هو بالضبط، لدرجة أنه د جميع اللغات التي تتحدث بها الخليقة، فقول لأنّ أو ل

أو بسبب أو ----- الخ لهذا فالقطع فيه ليس سهلا و البحث فيه شاق و طويل و قد لا نظفر بنتيجة، بالنهاية نحن نبحث و لا ندعي أننا نملك مفاتيح الحل، و لا ندعي أننا نملك اليقين المطلق الذي يحل كل المشاكل، بل سنبحث في جميع الحلول التي اقترحها العلماء و الفلاسفة و اللاهوتيون و سنقترح نظرية في العلة سنفترض أنها صحيحة و نرى مجال تطبيقها و نجاحها في المسائل، و مدى نجاحها في حلول المسائل الشائكة و الغامضة نقرر فيما إذا كانت صحيحة أم خاطئة أو فيما بينهما.

بالمناسبة لا بد ان انبه القارئ على مسألة غاية في لأهمية أنني لسبب ما و لي مبرراتي، أعتبر أن الفلسفة هي محاولة الفهم النظري الشامل لمسألة ما ايا كانت هذه المسألة، و أرى أنّ الفلسفة تقوم على فرضيات و تجارب مثل العلم تماما، فمحاولة الفهم النظري الشامل لا تأتي من

عدم لننا لا نعلم الغيب و قد سلمنا بذلك مسبقا، لهذا فاننا نضع الفرضيات من بعد مسلمات نتفق عليها، فإذا نجحت هذه الفرضيات في حل لإشكالات الفلسفية و في تنظيم و شرح المسائل المختلفة (بشكل نظري شامل) نقول أنّ نظريتنا الفلسفية ناجحة و إلا فلا و مثلا أعتبر أنّ الديالكتيكية المادية لماركس و انجلز و لاختزال لاستبتمولوجي لأفناريوس و ماخ و محاولة كنط النقدية كلها فرضيات فلسفية، و نقيس مدى نجاح كل هذه الفرضيات بمقدار نجاحها في تطبيقها على المسائل النظرية المختلفة، مثل لاقتصاد السياسي و المنطق و الميتافيزياء (راجع أسس التفكير لانساني محمد قلاوي و موسى الموسى، راجع البحث عن الحقيقة موسى الموسى)، حسنا دون لإطالة في الموضوع و دون شط و مط، منهجنا سيكون في فحص فرضيات الفلسفة لدى هذه المحاولات التي سنعرضها الآن، و سنفحص مدى نجاح أو

فشل هذه الفرضيات بمدى نجاحها أو فشلها في التطبيق على المسائل المختلفة و على سيكون مقياسنا في التقييم و بالله المستعان.

2 – أ – المعنى العام و طرح المشكلات:

قيل لنا أنّ " لكل شيء سبب " و أنّ " لكل ظاهرة سبب " وقد يعمم البعض أكثر من ذلك فيقول " لكل فعل فاعل "، لأن سنفحص (ولو بشكل شعبي و عام الى حد بعيد) فيما إذا كانت صحيحة مطلقا أم لا، فيما إذا كانت قاعدة عامة أم خطأ لغوي أو قانون قبلي تقوم المعرفة عليه.

ولكن من البداية دعنا نسلم لعدد من لأمور كي لا ننوه و لا نختلف، ثم ناقش فيما بعد صحة أو كذب هذه المسلمات (صحيح هذا لا يجوز في الرياضيات لكن في الفلسفة هذا واجب لأنها

الفهم النظري الشامل أي و بعبارة أخرى تهتم بالمضمون بينما الرياضيات يهما ان تستوفي الشكل و أن تهرب من التناقض).

و البحث عن مسلمات قليلة و شاملة هي ما سيكون هدفي لأن، لأنني لا أريد أن أسبب الكثير من الخلاف و لا أن أسير في سكة لا يرضى القارئ بها من لأساس، فإذا افترضت أنها مبدأ قبلي، سيتريك القارئ ذوو التوجهات التجريبية كتابنا هذا، و إذا افترضت أنها خطأ لغوي أو تعميم سيكولوجي، سيرى ذوو التوجهات العقلية و الحدسية أنّ كتابنا لا يفيدهم و هو ما لا اريده، ليس لأنني أربح من هذا الكتاب شيئا (فأنا جميع كتبي أتيحها بشكل مجاني) بل لأنني أريد البحث عن هذا الغامض جدا في محاولات كل التجريبيين و العقليين، و اي مسلمة نختارها تقصي لآخر نكون قد حددنا النتيجة سلفا و نكون قد خدعنا أنفسنا و اضعنا

وقتنا (تماما مثلما يحصل مع أي انتخابات عربية !!).

لهذا (و بشكل اعتياطي) سآتي بثلاث مسلمات و عليها سنقيم جميع القضايا التي نطرحها، و سنبرر (كمبررنفعي و اخلاقي) لماذا اخترنا كل مسلمة على هذه الشاكلة.

و المسلمات هي كالتالي:

1 – معنى العلية ليس بديهيا و لا فطريا فينا، و لكننا نستخدمه دون أن نشعر دون طريقة محددة و لا صريحة و قد نخطئ في استعماله و قد نصيب، كمثل " كل حديد يتمدد بالحرارة " و " هذا المطر سببه عواء الكلب ليلا "

2 – هناك في العالم علل لا نعرف ما مدى تطبيقها و لا نعرف ما هي و لا نعرف

عموميتها و لا نستطيع تحديد العلة من المعلول بكل هذا البساطة و لا شرط كل منهما

3 – ما نختبره تجريبيا هو الظواهر فقط و ما عدا ذلك هو استنتاجات دون أن نعرف ما هي مشروعية هذه لاستنتاجات

و لأن علينا التبرير لكل مسلمة وضعناها .

نبدأ من لأولى .

1 – في كون معنى العلية ليس بديهيا :

و المبرر لهذا الفرض تاريخي و نفسي و تحصيل حاصل، فأما التاريخي فهو عدم اتفاق المفكرون على معنى العلية و لا على مدى تطبيقه، فهي عند هيوم و هم سيكولوجي و عند ابن سينا و توماس لأكويني و باقر الصدر مبدأ قبلي سابق على المعرفة و عند كارناب تجريد لفظي، هي عند ماركس مادية هي عند هيغل

روحية، هي عند اللاهوتي الإلهية معجزة، هي عند الملحدين طبيعية مادية، فلا يكاد تتفق مدرستان على تعريف العلية و لا مدى شموليته و لا على طبيعة هذا القانون، من أجل هذا نريح رأسنا من كثرة الجدل و لافتراضات و نقول منذ البداية على أنّ معنى العلية غامض و نحتاج للبحث عنه بدل من لافتراض السريع و الدفاع عن هذا لافتراض و الجدل عليه، و أما النفسي فهو عدم فهمنا الكافي لمعنى العلية و لا نستطيع أن نجد قاعدة مجردة تصلح لكل الحالات التي نصادفها، فاذا قلنا مثلا أنّ كل تناي هي علاقة علة بمعلول لكان نباح الكلب سببا في نزول المطر لو تواليا زمنيا و بهذا فأي قاعدة تجريبية نضعها سنجد أنفسنا أمام حالات تفشل بها هذه القاعدة، كما أنّ الكثير من الحوادث التي نصادفها في حياتنا ذات علة

غامضة جدا و الكثير من المسائل العقلية هي ذات جدل عظيم في ماهية عللها، مثل علة وجود العالم، فهناك من ينكر وجود علة أساسا و ستفترض أن العالم قائم بنفسه و مكتفي بذاته و لا يحتاج لعلة، و هناك من يفترض أنّ العالم غير قائم بذاته و هو من جملة " الممكنات " يحتاج لعلة مميزة عنه و هذه العلة عظيمة و حية و قادرة و باختصار تأخذ صفة " الفاعل " و هناك من يعتقد أنّ العلة مادية من المواد الموجودة في العالم نفسه و القوانين التي تسلكها هذه المواد هي علة العالم، و هذا الغموض و لارتباك في مفهوم العلية و طبيعة هذه العلة هي ما دفعتنا لافتراض أنّ العلية غير بديهي و غير معروف و يحتاج للبحث و اعادة التعريف مرة أخرى.

و أما تحصيل الحاصل فننا نفترض أنّ القارئ يقرأ الكتاب لأنّ له فضول في اكتشاف معنى

العلة و كذا كاتب هذه السطور ألف هذا الكتاب للبحث عن هذا المعنى الغامض غير الواضح، فلو كان هذا المعنى بديهيا و واضحا لما احتاج القارئ لتداول هذا الكتاب و لما ألف الكاتب هذا الكتاب.

2 – حول غموض العلة و المعلول و تطبيقاتهما :

و الغموض يكمن في أننا و لسبب لست أعرفه نميل كثيرا في تفسير لأمور على نحو سببي، فنسعى لأن نجد لكل أمر سبب و أن نعرف طبيعة هذا السبب، لعل هذا بسبب بنيتنا العصبية ؟؟؟ أم أنّ الطبيعة انتقت بشرا يفكرون على نحو سببي حتى يدركوا الخطر قبل أوانه و لكي يبحثوا عن دلالات الطعام و مسبباته ؟؟ أم أنه انعكاس للمنعكس الشرطي البافلوفي ؟؟ أم أنه شرط بديهي لكل معرفة لا يجب أن نسأل عنه ؟ بحيث ينطبق علينا قول المتنبي:

ليس يصحّ في لأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

في الواقع لست أعرف لإجابة، إنما كلها إجابات محتملة لا بأس بها و قد يكون هناك غيرها، لكنا على كل حال سنصنع ما بوسعنا فعله.

على أي حال، أعتقد أنّ لأمر الذي قد يعرفنا على مبدأ العلية هو التتالي و التلازم و التكرار، دون أن نتعرض لحقيقة العلية و أصلها، فإننا نكتفي لأن بسرد العناصر النفسية التي تعرّف لإنسان على السببية (سواء أكانت مبدأ كونيا أو شرطا بديهيا أو حتى خطأ لغويا).

دعنا نتفق من الآن على أنه إذا كان أ قبل ب و كان أ يتكرر مع ب (أي أينما وجد أ وجد معه ب و متى ما

وجد أ وجد بعده ب) و كان أ متلازما مع ب (أي لا يمكن تصور أ من دون ب) و بفرض أننا ندرك تماما معاني كل من وجد و قبل و بعد و تصور و ----- الخ المهم أننا نبني نظرية لا أن نتجادل في لألفاظ و التعاريف، لهذا أكثر من لافتراضات و لأمور التي نتفق عليها حتى نحسن أن نكمل مشوارنا دون أن نغوص في لغو الجدالات اللفظية و لاعتبارية.

و لأن لكي نبين الغموض في مفهوم العلة لا بد أن بين في كل عنصر من عناصر العلة أنّ فيها مشكلة ما، و هذا ما سنراه بعد التفصيل لآتي.

و أما تفصيل هذه العناصر فهي كما يلي:

1 – التتالي : أي أنه بعد أ يحدث ب ، أيا كان أ و ب . أو أنه بتجربة ما وجد أ ثم وجد ب ، و لأمثلة على ذلك كثيرة مثل أشعلنا النار تحت أبريق الشاي ثم غلي الماء ، و كلب عوّى ثم حدث المطر ، دعا والدي عليّ فخفّ رزقي ، نمت العصر فغربت الشمس و ----- الخ من

وجهة نظر تجريبية فإنّ كل هذه القضايا تقع تحت نفس الحكم ، أي التتالي ، فلا امتياز لأي سابق (عواء الكلب ، دعاء الوالد ، نوم العصر) على لآخر فكل حدث منهم هو سابق ، و السبق يكون زمنيا فقط ، فمثلا يحدث أ في الساعة الواحدة يحدث ب في الواحدة و ربع مثلا ، وهذه أول خطوة للدلالة على العلية إلا أنها غير كافية بحد ذاتها لتعريف العلية ، فهناك عدد كبير من الحوادث التي تحدث بعد بعضها لكن هذا لا يدل على شيء البتة سوى التوقيت الزمني للحوادث ، و منه فالتتالي شرط في إدراك العلية دون أن يكون شرطا حقيقيا للعلية ، فهو دلالة فهمية تؤدي للعلة على الرغم من أنها لا تتضمنها صراحة ، لهذا نحن بحاجة إلى مفاهيم أخرا لكي نبني العلية ، لهذا أضفنا شرطين على التتالي حتى ندرك العلية بشكل جيد .

و قد يعترض علينا بأنّ المعيّة قد تؤدي لمعنى العلية . أي يوجد أ مع ب لا قبله و لا بعده وهو ما نسميه بعلاقة التجاور، ولكن شرط المعية ، من دون شرط التكرار لا يؤدي لأي دلالة على العلية ، فالكثير من لأمور التي تتجاور فلا نفترض أنّ أحدها علة للأخرى ، و ثاني أمر إذا وجد أ مع ب ، فأيّ منهما علة و أيّ هو معلول ؟؟ و تجنبا للمشاكل و سوء البناء ، فإننا نضع لأسبقية الزمانية كدلالة أوليّة لإدراك العلية ، فنحن هنا نمهد و نبني و لسنا نجادل ، و عملنا ب لأساس هو افتراضي ، و من ثم نرى مدى نجاح أو فشل هذا الفرض على التطبيق ، و لسنا ندعي أننا نملك مفاتيح اليقين !! .

و بهذا فإنه بنظرنا لأسبقية الزمانية من خلال أنّ أ قبل ب يعطينا إدراكا أوليا في معنى ا سببا ل ب .

و عملنا هذا سيستند على السيكولوجيا بقوة ، لأنّ منهجنا في الفلسفة هو اختبار الفروض ،

ومبدئيا لا توجد طريقة أفضل لاختبار الفروض سوى الوجدان السيكولوجي ، و تجريد الظواهر التجريبية بفهم مبدأ العلية يأتي بنظرنا من خلال فروض مستمدة من أمور نختبرها جميعا .

لهذا فإننا سنواجه عددا من المشاكل في شرط التتالي : اذا كان كل تتالي ل أ على ب يعني بالضرورة أنّ أ سببا ل ب لكان عواء الكلب سببا في هطول المطر و نومي العصر سببا في غروب الشمس كما أنّ الحرارة سبب غليان الماء في أبريق الشاي و هذا بالطبع غير صحيح ، و المعيار على ذلك هو الشرط التالي " التكرار " و اي انّ الشمس تغرب كل يوم سواء نمت العصر أم لا ، و المطر هطل في كثير من المرات دون أن يعوي كلبنا هذا ، لهذا و بتعبير الرياضيين ، شرط التتالي هو شرط لازم غير كافي ، و الذي يقيمه هو شرط التكرار ، و هذا ناشئ عن ضرورات تفسيرية ، أي من أجل أن يكون فرضنا ناجحا في تفسير

عدد كبير من الظواهر و لكي يكون متناسقا في ذاته ، و من أجل ذلك ، عندما رأينا أنّ نفوسنا لا تميل للشعور بالعلية عند رؤية التتالي فقط بل لا بد من التكرار ، إذن باختصار المشكلة الوحيدة في التتالي : أنّ ليس كل تتالي هو علاقة علّيّة .

من أجل هذا ننتقل للشرط الثاني .

2 – التكرار : أي أنه إذا تكرر ظهور ب بعد أ في أكثر من مكان و أكثر من زمان ، فإنه يزيد لدينا الميل في كون أ علة ل ب ، بعبارة أخرى ، يظهر ب في كل مرة يظهر فيها أ ، و التكرار هو من أقوى المؤشرات على العلية ، فإنه لو في كل مرة دعى عليّ والدي فجلست بلا عمل ، و بفرض أنني متأكد أنّ أبي لا يمتلك مافيا يخيف الناس و لا يمتلك منصب سياسي ، فإنّ ميلا ما سيزيد عندي يقرن دعاء والدي بانقطاع رزقي ، و هذا الميل يقوي عندي الدلالة على علّيّة انقطاع رزقي من دعاء أبي (بفرض أنني

لا ابحث عن سبب تحقق دعاءه بل فقط أقرن الحادثين ببعضهما) و من أجل هذا ، التكرار شرط أساسي و قوي للعلية .

إنه من الواضح أنه لا توجد دلالة على العلية من النظرة لأولى ، كما أنه لا يوجد حب من النظرة لأولى .

و هذا واضح من تجاربنا اليومية و وجداننا الذي اعتدنا عليه ، فاننا لن نستطيع من النظرة لأولى معرفة أنّ النار علة للدخان و الماء الذي نرتوي منه هو علة للغرق و ----- الخ بل لا بد من تكرار التجربة أكثر من مرة حتى يتولد لدينا ميل نحو العلية .

ولكن كم مرة يجب أن يحصل التكرار ؟؟؟

هل مرّتان على لأقل ؟ أم أنّ هناك عددا محددا ؟؟

هنا تكمن المشكلة الحقيقية !!! لا يوجد مبدأ يحتم علينا أن نحدد عددا معينا من المرات حتى نسمي علاقة التتالي هذه ب " العلّيّة " ، قد ترى ألف حالة تتالي في كون أ قبل ب ، و لكن قد تكون مصادفة أين المشكلة؟؟ فمثلا صادفت أول مرة لم تصدف المرة الثانية و الثالثة و لألف ؟؟ أين المشكلة ؟؟ ما المانع من ذلك ؟؟ و لهذا و لكي ننقذ أنفسنا ، لا بد أن نضيف شرطا ثالثا ، ألا وهو شرط التلازم و هو ما سنفصل فيه بعد قليل .

3 – التلازم : نقصد بأنّ أ متلازم مع ب بإحدى هذه المعاني :

أ – أينما وجد أ وجد معه ب

ب – متى ما وجد أ وجد بعده أو قبله ب

ج – بمجرد أن نفكر في أ يجب أن تضمن الفكرة معنى ب .

و للسهولة و لكي لا ننوه عن خطة البحث الرئيسية ، فإننا سنختار لمعنى التلازم البند (ب) أي أ و ب متلازمان يعني أنّ أ قبل أو بعد ب و للترميز نختار أ دائما قبل ب ، و بالطبع نقصد بقول " قبل " و " بعد " علاقات أسبقيّة و لحقيّة زمانية ، الزمن الذي نعرفه كلنا والذي نقيسه في الساعة .

و لكن المشكلة في هذا التلازم هو أننا أين نجده ؟؟ نحن كل الذي نختبره هو تكرار التتالي ، لكننا لا نستطيع معرفة أنّ التتالي يجب أن يتكرر في " كل " زمان و مكان ، و بما أننا لا نستطيع اختبار كل مكان و كل زمان ، فإنّ التلازم معنى افتراضي غير مدرك .

صحيح هو شرط حتى نتم معنى العلية ، لكننا لا نستطيع اختباره و معرفة تحققه ، فربما تحقق أسبقية أ على ب عددا من المرات و لكن في المرة ن زائد واحد كان ت هو الذي بعد أ و ليس ب .

و بهذا فإننا على أرض الواقع فإنّ التلازم غير مدرك و اخباره غير واقعي و منه لا نستطيع معرفة أيّ من الحوادث هي علاقة علّيّة و أيها لا ، بل إننا لن ندرك العلية بتاتا ، ستكون جميع التتاليات بالنسبة لنا هي تكرارات اعتباطية لا تعني شيئا ، و ليس من الضروري أن يعيد التكرار نفسه الى ما لا نهاية .

و لأن بعد أن درسنا العلية من ناحية عناصرها الثلاث أو دعنا نقل شروطها الثلاث أو دلالاتها الثلاث ، وجدنا أنّ لكل دلالة من هذه الدلالات مشكلاتها الخاصة التي تجعل من معنى العلية غامضا و غير مدرك و هذه أول ناحية من غموض العلية و لارتباك حوله ، أولا مشكلة الفرق بين التتالي كصدفة و بين التتالي كتكرار دائم و ثانيا كم تكرار يجب أن نشاهد حتى نحكم على التتالي على أنه تلازم و ثالثا كيف نختبر التلازم .

و من هذه المشاكل يصبح معنى العلية مرتبكا و غير واضح .

و أما المشكل الثاني للعلية هو قاعدة " لكل شيء سبب بالرغم من طبيعة هذا السبب " أي لكل حادث ب حادث أ يسبقه و لولا ظهور أ في السابق لما وجد ب ، هذا الفرض لا نستطيع تقييمه سوى تجريبيا ، فنحن رأينا صنف من الحوادث ب يسبقه حادث أ و صنف آخر لا ، هنا أقول (رأينا) و لا أقول (يوجد بشكل مطلق) إذن أشترط لتقييم الفرض برؤيتنا أي بالتجربة ، ف لأول مثل غليان أبريق الشاي يسبقه زيادة درجة الحرارة و الصنف الثاني مثل غروب الشمس فلا يسبقه شئ نراه (و لا أقول لا علة له) و منه من وجهة نظر منطقية لا يجوز أن ندخل أحد الصنفين في لآخر ، أي لا يجوز أن نقول أنّ الصنف لأول (الذي يسبقه حادث) يعود الى الصنف الثاني (أي لأسبقية كانت مصادفة) و لا يجوز العكس (اي تلك

التي لم نر أسبقية لها أسبقية لها كننا لم نختبرها بعد) ، تماما مثلما لا نستطيع أن نعبد فئة الكراسي إلى فئة التفاح !!!

للاستزادة راجع كتابنا البحث عن الحقيقة ، ففيه يسبق رأيي على أنّ المنطق هو فن ألا تدخل صنف في آخر و فن ألا تطلق عدد من التصورات على ظاهرة واحدة !!!

و منه يبقى لدينا العالم (مجموع الظواهر المدركة و المألوفة) عبارة عن صنفين ، صنف رأينا له أسبقية زمنية و صنف لم نر ، فأين مبدأ العلية هنا ؟؟!! اختفى تماما و لم يعد له داعي ، فلم نجد تكرارا و لا تلازما ، بل فقط تصنيف ظواهر .

و هنا تكمن المشكلة الثانية ، هو أنّه على اعتبارات أخرى ، ليس لمبدأ العلّيّة اي مبرر !!!

يبقى لدينا الفرض الثالث ألا وهو :

3 – إدراكنا يقع فقط في المجربات و ما عدا ذلك فلا يقع إدراك بتاتا :

بأي كمعنى نقصد لإدراك ؟؟!! و نعني بذلك صناعة تصوّر جديد لم يكن في وجداننا البشري ، إذن من أين يأتي هذا التصور ؟؟

فنحن و لأسباب كثيرة تحصل معنا في حياتنا ، من حيث أننا نفترض أن لا أحد منا يعلم الغيب ، لهذا لابدّ من مصدر خارجي (أي خارج وجدان لإنسان و ذهنه) و بفرض أننا نعلم جيدا معاني خارج و داخل و وجدان و ----- الخ و كل ما يقع من ظواهر أمام الوجدان نسميه " مجربات " ، و نفترض أنّ معرفة لإنسان محصورة بهذه المجربات و السبب بالطبع هو عجز لإنسان عن معرفة الغيب فيضطر إلى مصدر خارجي و هذا المصدر هو التجربة ، حسنا ماذا عن المبادئ القبلية ؟؟؟ نحن هنا نتحدث عن مصادر المعرفة لا عن مبادئ

المعرفة ، و مشكلة المبادئ القبلية سنتحدث عنها فيما بعد ، و نحن قد قدمنا المبررات على أنّ المعارف تنحصر مصادرها في التجريبيات و هو من منطلق اختيار أبسط الفروض ، فحتى اشد المناصرين للمبادئ القبلية لا ينكرون دور التجربة كمصدر للمعارف ، لكنهم لا يرونها كافية لتنظيم المعرفة و اكتمالها ، لهذا و حتى نختار فروض أكثر فائدة و بساطة و أقل جدلا ، افترضنا أنّ المعارف تجريبية بالكامل ليس من منطلق أنّها كافية ، بل المصدر الوحيد للظواهر التي نختبرها مصدرها التجربة فقط .

خلاصة الفروض و لأساسيات التي سنعتمد عليها :